ابعاد الصراع بين حماس الداخل والخارج تتضح الآن بصورة متزايدة

الاسرائيليون لا يستوعبون حقيقة أن العرب قد تغيروا وأصبحت فيهم تيارات واقعية بما فيها في حركة حماس نفسها

اسماعيل هنية

خالد مشعل

■ اسماعيل هنية، رئيس وزراء فلسطين، استشاط غضبا من خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حماس. في يوم الجمعة الماضي اتهم مشعل خلال مؤتمر حاشد في مخيم اليرموك في دمشق، محمود عباس، وأتباعه بالخيانة والخضوع لاسرائيل، فتحطمت كل السدود واندلعت اعمال اطلاق النار في شوارع غزة. اسرائيل ابتهجت وفرحت: ها هو عقد حماس ينفرط. ولكن في تلك اللحظة حدثت انعطافة ـ حماس تصرفت بصورة «مخالفة للتوقعات». هنية هدد خالد مشعل بالاستقالة اذا لم يتراجع عن تصريحاته. مشعل أدلى بتصريحات ذات اعتذار ضمني فعاد الهدوء الى الشوارع. في نفس اليوم الذي عقد فيه المؤتمر في دمشق، كشف الاردن أمر تهريبات السلاح من سورية الى اراضيه، وألغى زيارة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار. هنية اضطر الى التدخل السريع في هذه المرة ايضا: حماس ـ الخارج تعرقل خطواته مرة اخرى وتحول دون انشاء علاقات سليمة وضرورية مع الدولة الأهم بالنسبة للفلسطينيين ـ باعتبارها الدولة التي تسيطر على قناة الهواء التي تمر بين فلسطين والدول العربية. الصراع الداخلي بين حماس الداخل وحماس الخارج ليس جديدا، إلا أن أبعاده تتضح الآن بصورة متزايدة، لأن الانتقال من الايديولوجية الراديكالية لحركة حماس التي كانت حتى فترة قصيرة منظمة ارهابية وأصبحت الآن حكومة، محتاجة للشرعية، هو عملية شبه قسرية حسب ما يظهر. هذا نفس المنطق السياسي الذي دفع الزهار في يوم الخميس الى التحدث فجأة عن امكانية اجراء مفاوضات مع اسرائيل كما ينعكس ايضا من خلال منظومة العلاقات الآخذة في التبلور بين هنية وعباس. كلاهما يدركان أنهما لا يستطيعان أداء دورهما من دون بعضهما البعض. عباس لا يستطيع طرح بديل سياسي أو أمني، وهنية ليس قادرا على الوفاء بالتزاماته للجمهور من دون الاموال والعلاقات التي يحشدها له أبو مازن. من المحتمل أن تكون حماس الآن في طور الانشقاق الذي مرت به منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات اخرى في العالم عندما وجدت نفسها أمام خيار صعب بين نوعين من الشرعية: تلك التي اكتسبت من خلال الكفاح المسلح والتضحية، وتلك التي تتطلب المسؤولية وتلبية الاحتياجات. هذه المعضلة لا تعني صانعي القرار في اسرائيل بالتأكيد، الذين يقعون الآن أسرى الانطواء والذين يعتبر ظل كل شريك مهددا لبنية التفكير التي يتقمصونها. هي ايضا تثير حفيظة من «يعرفون أفضل من غيرهم حقيقة هؤلاء العرب»!. لأنه يتبين أن ما تمر به حماس هو ظاهرة بارزة وليست هي وحدها التي تصدر اصواتا مختلفة ـ ليس احتراما لاسرائيل وانما احتراما لنفسها ولجمهورها. هذا هو حال المتحدثين والقادة العرب الرسميين والمثقفين الذين يكتبون أمورا انتقادية ضد ايران التي يعتبرونها تهديدا، وعملية سيناء الأخيرة تلقت وابلا من الانتقادات والشجب من كل التيارات العربية والاسلامية، ومن يدعي أن اسرائيل تقف من ورائها يعرض نفسه للسخرية والاستهزاء. الى جانب شجب السياسة الامريكية في العراق تتعالى اصوات منددة بالارهاب الذي يجري هناك. الاخوان المسلمون في مصر لم ينجحوا في اقناع الاخوان المسلمين في سورية بدعم بشار الأسد، والجناح السوري من الحركة دعا الى الاصلاحات الشاملة.

أما الكتلة الاسلامية التي تشمل الاخوان المسلمين في الاردن، فتحرص على الحفاظ على علاقة جيدة مع الحكومة والعائلة المالكة، وفي السعودية يؤيد المثقفون والمفكرون المتدينون وسائل الرقابة الالكترونية التي وضعتها الحكومة في المساجد حتى تراقب الخطب التي تُلقى فيها.

الحياة ليست مثالية بعد، وما زالت التيارات الاصولية المتعصبة تحظى بالدعم والتأييد في اوساط السكان المختلفين في الشرق الاوسط، ولكن «اولئك العرب» الذين شكلوا أساسا لبناء النظرية الاسرائيلية (والمستشرقة) حول «جوهر وماهية العربي» أو «جوهر حماس»، اولئك العرب الذين يوجد لهم سلوك متوقع وتلقائي قد «بدأوا فجأة» بابراز أوجه اخرى وأصوات مغايرة، ويميزون بين الارهاب والكفاح الوطني وبين الايديولوجيا الدينية والسياسة العملية، وهم مستعدون حتى الى شق فصائل تاريخية على خلفية الاختلاف في الآراء العملية. ربما يتوجب المسارعة الى حبسهم ضمن الاطار التقليدي المعروف: شعب واحد ودين واحد وارهاب واحد، وإلا فاننا سرعان ما سنجد ـ لا سمح الله، شريكا أمام أعيننا.

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/4/30

توزيع الحقائب الوزارية بطريقة محترمة ستكون نتائجه منطقية ومعقولة

الحكومة ستبلور «واقعا جديدا» احادي الجانب بتقليص مناطق الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية

■ في نهاية الأمر، وبأخذ نتائج الانتخابات الأخيرة في الاعتبار، التي وزعت القوة السياسية بين كثير من الاحزاب، فانه يمكن القول، بنوع من الشك، أن المفاوضات الائتلافية وتوزيع الحقائب الوزارية بطريقة محترمة، وبموازاة الاعلان عن نوايا واضحة منذ البداية حول الاساليب والطرق التي ستعمل بها الحكومة القادمة، يمكن القول أن نتائجها ستكون منطقية ومعقولة. فالارتباط الفوري بين حزبي كديما والعمل، والاعلان عن أن الحزبين هما الشريكان الأكبر في هذا الائتلاف الجديد وحولهما ستتشكل الوزارة الجديدة، قد منع عملية ابتزاز كبيرة كانت متوقعة، ومنعت سحب الأقدام، ونشر الوعود والآمال الكاذبة بهدف الضغط والتسويات غير المعقولة أو المقبولة في الامور الجوهرية. وأن تفضيل قبول حزب العمل كحزب وشريك مركزي على القيام بتجميع احزاب صغيرة مبعثرة، كانت ستجر الائتلاف الى اتجاهات ضبابية ونحو أهداف تعارض المبادئ التي قامت عليها الاحزاب الكبيرة (كديما والعمل). إن هذه العملية تشير الى فهم وتعقل جدي، وهي دليل على الاصرار على تحقيق الوعود والنوايا التي اعتمدتها هذه الاحزاب واتفق عليها الحزبان.

وبالتحديد، بسبب الموافقة والوضوح منذ البداية في المواقف السياسية، فانه من الصعب فهم مسألة لماذا تم اختيار صياغة العبارة الضبابية التي تقول «تقليص مناطق الاستيطان الاسرائيلية في الضفة الغربية»، وذلك بدلا من المصطلحات الدقيقة التي تنص على «انسحاب واخلاء». وقد نصت الصيغة الأساسية لبرنامج تشكيل الحكومة على أن «الحكومة ستتطلع الى الوصول الى تعيين حدود نهائية للدولة، كدولة يهودية بأغلبية يهودية وكدولة ديمقراطية، وانها ستفعل ذلك من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين والتي ستجري على أساس الاعتراف المتبادل». ولكن، اذا كان هذا الأمر لن يساعد، فان الحكومة ستبلور «واقعا جديدا» يوجب بواسطته «تقليص مناطق الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية».

هذه على ما يبدو هي المرة الاولى منذ نحو اربعين سنة التي تقوم فيها حكومة اسرائيلية بالاعلان عن أنها «تعتزم» تقليص الاراضي التي تسيطر عليها، لا من حيث أنه لا مفر من ذلك، بل انها تفعل ذلك من خلال معرفتها بمصالحها. لن يكون بالامكان الادعاء بأن هذه الاقوال لم تُقل بوضوح، فلا مجال للعودة الى المطالبة بضرورة اجراء استفتاء عام حول هذا الأمر، ولكن، مع ذلك، يبدو أن هذه الصيغة الحذرة تشير الى الابقاء على ثغرة كبيرة في الصياغة تسمح بانضمام احزاب اخرى معارضة للانسحاب.

إن العبارات الواردة في البرنامج الأساسي للحكومة ليست أقوى من التصريحات والبيانات المتكررة التي سبق لرئيس الوزراء القادم ايهود اولمرت، أن رددها قبل الانتخابات، والتي أكد فيها اصراره على ضرورة الانسحاب من مناطق في الضفة، سواء كان ذلك ضمن اتفاقية أو بدونها، وخلال ولايته الحالية. ومن اجل تنفيذ مهمة بالغة الثقل كهذه، فان عملا منسقا وجديا بين وزراء الحكومة يعتبر شيئا أكيدا ولا بد منه، وكذلك اخلاص جميع المشاركين في الائتلاف. ومن المؤكد، أن الاحزاب التي تخطط للاستقالة من الحكومة في اليوم الذي تصدر فيه الحكومة أوامرها، فان هذا سيكون مغزاه إظهار عدم الاستقرار وعدم أهلية لمواجهة تنفيذ المهمة.

الاجابة على السؤال ما اذا كان قادة الاحزاب فضلوا الهدوء السياسي على الاعتبارات الرسمية، واختاروا بأن يشغل مقاعد الحكومة وزراء من المقربين بدلا من شغلها بوزراء أكثر خبرة، لا تعتبر اجابة أحادية ووحيدة. فالطريق السياسي يمر عبر الكنيست، والذي يريد أن يتقدم به ويعرضه عليها، فلا بد له من أن يبذل جهودا برلمانية كبيرة. فاذا كان أفيشاي بارفرمان وعامي ايلون مثلهم مثل اوريئيل رايخمان سوف يستقيلون من الكنيست لانه لم يتم اختيارهم كوزراء في الحكومة، فان ذلك سيضر كثيرا في صيغة عمل النظام البرلماني وتلاعب بثقة الناخب الذي صوت لمصلحة مجموعة منتخبة ومحددة عُرضت عليه كقائمة قبل اجراء الانتخابات.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/4/30

لان الفروق الايديولوجية أقوى من الورق الذي كُتبت فيه مبادىء الحكومة

على اولمرت الحذر من تشكيل ائتلاف ضخم لانه افضى بحكومة باراك من قبله للضياع

ايهود اولمرت

■ ألف ايهود باراك حكومة من سبعة احزاب وانحلت بعد عامين. كانت الفروق الايديولوجية أقوى من الورق الذي كُتبت فيه مبادئ الحكومة التي أُقيمت. كانت تلك حكومة سيئة، فيها أناس جيدون (مثل البروفيسور شلومو بن عامي) دُفعوا الى اماكن لم تلائم مقدوراتهم وتصوراتهم. كانت تلك حكومة كانت لها قوة كامنة عظيمة، لو كانت قامت على ستة من اعضاء «شينوي» منذ البدء، لا على أناس شاس و«اسرائيل بيتنا». لكن ارادة انشاء ائتلاف ضخم هي التي أفضت في نهاية الأمر الى ضياعها.

ائتلاف اولمرت آخذ في الاعتماد، هو ايضا على احزاب كثيرة. باسم الائتلاف أُعطي عمير بيرتس ملف الأمن. وباسمه يُعينون وزراء لشؤون القدس ولشؤون سلطة الاذاعة ولشؤون الشرق الاوسط وأمور اخرى متعددة كثيرة. وباسمه يضيعون اموال الجمهور وينفقون على أفراده، مثل مجلي وهبة في حكومة شارون، والاحتمال الوحيد لمعرفة انهم وزراء هو أن يُظهر كُتاب «ارض رائعة» أنهم موجودون.

ولا يقول أحد إن حكومة صغيرة هي حكومة أكثر ابتزازا. من المعقول أن نفترض أنه في يوم الحسم، ستكون ميرتس أقل ابتزازا من شاس. أيدت ميرتس عملية انفصال شارون من الخارج، وأنقذته بأصواتها. آمن أفراد ميرتس بأن الاجراء السياسي أهم من ألعاب الكرامة والمجد والسلطة.

يجب أن يكون المتقاعدون في الحكومة، لانهم لن يستطيعوا الصمود كحزب معارضة للانتخابات القادمة. لديهم حق البقاء فقط اذا ما عرضوا انجازات في الولاية الحالية. إن وجود المتقاعدين في المعارضة يعني انحلال حزب أصبح علماً، اعضاء الحزب من أفراد المركز، وسيصوتون تأييدا لكل خطة سياسية منطقية يعرضها رئيس الحكومة.

سيكون حزب العمل هناك على أية حال. كان ائتلاف صغير سيمكن بيرتس من الحصول على حقائب أكثر أهمية، ومن أن يُعين أناسا أفضل مثل أفيشاي بارفرمان وعامي ايلون في مناصب وزراء. لم يتخل العمل عن لذات السلطة في الايام التي كان من الواضح فيها أنه يجب أن يحل الائتلاف. لا يوجد أي سبب في العالم يدعوه الى التخلي عنها في اللحظة التي يحصل رؤساؤه فيها على المكاتب والمساعدين والسائقين، ويطيرون في مروحية الى نقاشات مهمة في هيئة القيادة العامة.

وبقي كديما، والغراء الوحيد الذي يجمع بين أفراده هو السلطة. يستطيع اولمرت أن يستمر وأن يقود حزبا موحدا اذا ما عرض ائتلافا مستقرا فحسب. إن عودة بضعة أناس من كديما الى الليكود تعني بدء نهاية الحزب. كان ائتلاف صغير سيعطيه امكانية أن يمنح أكبر قدر من التشريفات لأكبر قدر من الناس في حزبه وأن يحافظ بذلك على وحدته.

يهدف الائتلاف الضخم لاولمرت الى أن يبرهن فقط على أن عملية الانطواء تحصل على تأييد واسع من كل أطراف الشعب. ليس اولمرت شارون وهو يخاف المضي في اجراء سياسي أليم وهو مؤيدَ بجهات اليسار أو بالاحزاب العربية. انه يتخوف من أن اسمه وصورته ليسا قويين بما يكفي ليتحملا اجراءا سياسيا، وباسم هذا الخوف يقيم ائتلافا كبيرا غير ممكن وغير ذي احتمال.

يريد اولمرت أن يكون رئيس حكومة لنا جميعا، متدينين وعلمانيين، يمينيين ويساريين، شبانا ومتقاعدين. يجب أن نُذكره فقط بما حدث للأخير الذي أراد أن يكون رئيس حكومة الجميع.

ميخال أهاروني
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/30

يتميز بـ «الاقلية مع رأي للاغلبية»

على اعضاء حزب العمل دعم بيرتس.. والا انتهوا بالبكاء

■ الذين أعطوا اصواتهم لعمير بيرتس لا يتركون للواقع أن يشوش أفكارهم، فمن ناحيتهم، هو فاز في الانتخابات وسيشكل الحكومة. هكذا يصرح ايضا حتى الذين شعروا «بالفشل»، وهم يعانون المذلة في حزبه، من الذين سارعوا الى تسلم وظائف عالية وهم يهددون بترك الحزب والاستغناء عنه أو الاطاحة ببيرتس. ويبدو أن تغيير نوعية الجيل لم تكف لتغيير التقليد، ولم يكن القول المعروف قد جاء مجانا، بأن حزب العمل هو «أقلية مع رأي للاغلبية».

لا شيء إلا تذكير هؤلاء الخائبين ـ ابتداء من بارفرمان ووصولا الى فلنائي ـ بأن الجمهور أعطى صوته من اجل تشكيل حكومة «مركز»، ولنفس الشيء، ليس من اجل النجوم الجدد وليس من اجل إحداث ثورة اجتماعية كما يظنون في العمل، وبهذه الشروط تمكن بيرتس من انتزاع مكانة جيدة في المفاوضات الائتلافية منذ بدايتها. والآن، بدأ الامتحان البارد: من الذي جاء لكي يعمل، ومن الذي يريد أن يُخرب في هذه المهمة الجديدة في الكنيست القادمة.

الخيار الاستراتيجي المطلوب في الدخول الى السياسة هو: هل نغوص في «المحيط الاحمر» المليء بأسماك القرش، أم في «المحيط الازرق» الذي توجد فيه الاماكن والقدرات على التطوير والتجديد كامكانية وحيدة. وهل تريد أن تملأ رئتيك بالدم وتخاطر بخنق جسدك حين تريد الخروج من الماء أو أنك تستعين بالاوكسجين. وهل جئت لتعين من خلال قدراتك على الاصلاح في ثقافة السلطة أم أن مكانتك الشخصية هي التي تضررت؟ فالامتحان هو امتحانكم، والى أن تقبلوا النتائج فان ذكرى عيد الاستقلال الـ58 تزودكم بالفرصة الذهبية لتعيدوا حساباتكم مع النفس.

وعندما أثبت عمير بيرتس قدرته كسياسي في المفاوضات الائتلافية، فانه مطالب ايضا بأن «يجري حسابات»، وهذه المرة كزعيم، لأن الذين انتخبوك لم يفعلوا ذلك من اجل «فؤاد وسنيه»، فهؤلاء لن يحصلوا منك على وزارات بدون حقائب، أي وزراء مُجلين على شاكلة ايهود باراك. فهم سيتعايشون مع سحب وزارة المالية بسبب الموازنة وعدم الوقوف بالجدية المطلوبة للحصول عليها. والانتقادات الحادة التي وجهها اليه عامي ايلون لم تكن تعبيرا جديا وموضوعيا فحسب، بل كانت تعبيرا عما يدور بين اوساط الذين منحوه اصواتهم. فالذين صوتوا لحزب العمل فعلوا ذلك من اجل التغيير وليس من اجل «معسكرات سياسية»، فهم صوتوا للقائمة وليس للشخص، وهم ينتظرون منك رؤية الدم الجديد وليس ذلك الدم القديم في حزب سياسي سيء، ويتطلعون الى برنامج عمل جديد في حزب عقائدي متجدد والى تقدم حقيقي في مناهج الاقتصاد اللازم للمجتمع الاسرائيلي. فمبروك، أو أن ذلك سينتهي بالبكاء.

ملخص لليوم

ولجميع المُهانين والمستقيلين في مختلف الاحزاب ـ هكذا قال آخر جيل الثوريين، حكيم الجماعة الذي سيكمل المئة عام في الصيف القادم: اسحق بن اهارون «لا شك عندي انني كنت سياسيا فاشلا ومخيبا للآمال. ولا أقول ذلك متواضعا بتزييف، بل كتعبير وصفي لما فعلته في حياتي».

ويضيف «لقد فشلت في حياتي بالوصول الى المرتبة القيادية العليا لأنني باستمرار كنت أسرع في أمرين: أن أوجه الاهانات للآخرين وأستقيل. وذروة فشلي كانت عندما قررت الاسراع في الاستقالة من رئاسة الهستدروت، وذلك حين تبين لي بأن تلك المؤسسة العمالية ـ الحزبية الكبيرة آيلة للانهيار، وأن جميع الأهداف والشعارات التي ناضلت من اجلها لم تعد قائمة. فلم أكن فيلسوفا ولا «غورو» لكي أتمكن من استمالة القلوب، ولم اكن شخصا سياسيا، لأن انسانا سياسيا لا بد له من أن يفكر تفكيرا سياسيا. فمن تتاح له الفرصة لا بد له من استغلالها، وإلا انقلب الى صفر، فلا يجوز له أن يبعد السلم بدلا من أن يتسلق عليه وأن يعود الى بستانه. إن من يتصرف على هذا النحو لا يضر بنفسه وبأهدافه فقط، بل يضر بمعسكره الذي أوكل اليه المسؤولية. فاذا لم يكن الشخص يعرف كيف يستعمل القوة، وكيف يجمعها، وأن يظهرها ويعبر عنها، أو أن يدير شؤون معسكره لكي يمتلك القوة ـ أو أنه على حافة الانهيار ويريد أن يتركه ـ فمن الواضح أنه ليس أهلا لكل ما يُنتظر منه كانسان سياسي». ويقول ملخصا «أنا حظيت بالهدوء لانني لم أرتكب الخطأ، وذلك لأنني لم أكن المسؤول. فلم اخطئ، بقيت نظيفا، عاقلا، صادقا، وما الى ذلك، وإلا فماذا يكون؟ أجلس في بيتي بدلا من أن أحقق أهدافي».

ياعيل غبيرتس
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/30

يجب تسريح موفاز الى بيته وعدم تعويضه عن حقيبة الدفاع بسبب ما قام به من اخطاء في ولايته

■ على ايهود اولمرت أن يتحرك بسرعة: عليه أن يجد منصبا ملائما لوزير الدفاع المغادر. أما شاؤول موفاز فقد يقوم بالغاء مراسم منح جائزة اسرائيل في يوم الاستقلال، كما كان قد ألغى الاستقبال التقليدي الذي تنظمه وزارة الدفاع ـ كل ذلك بالطبع بنصيحة من مستشاريه. ولكن اذا استجمع اولمرت بعض الشجاعة، سيدرك أنه لا يوجد أي سبب في العالم للسماح لموفاز بالرحيل الى بيته. عليه أن يكرس جهوده الآن لبيته بعد أن قام فيه بما يكفي لبيوتنا وبيوت جيراننا.

من الصعب فهم مصدر وقاحة موفاز عندما يطالب لنفسه «بتعويض ملائم» عن حقيبة الدفاع التي أُخذت منه عن وجه حق. صحيح أن الوزراء عندنا لا يدفعون ثمنا شخصيا عن اخفاقاتهم، إلا أن مكان موفاز رغم ذلك يقع في المقاعد الخلفية لحركته الجديدة. عليه الآن أن يتعلم العمل البرلماني من قبل أن يطالب لنفسه بمنصب آخر خصوصا بعد أن ألحق باسرائيل ضررا فادحا.

شخص مثل موفاز في كثير من الدول في العالم سيرسل الى بيته كمنبوذ ـ لو نجح في التملص من المحكمة المحلية أو الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. هذا التوقع عندنا مبالغ فيه، لذلك يتوجب مطالبة اولمرت الذي يتطلع للتغيير بأن يقوم بابعاده عن حكومته على أقل تقدير كمن يتخلص من حدية اخلاقية مزعجة. هذه المهمة ستكون أسهل مما يتوقع اولمرت: موفاز شخص بلا رديف سياسي قوي، ورئيس هيئة اركان سابق قام بضمان منصب سياسي لنفسه من قبل أن يتسرح من الجيش كما يجب، والذي انتخب في المرتبة الحادية عشرة فقط من قائمة الليكود للكنيست السابقة واضطر الى الاستقالة منها بأمر من المحكمة العليا بعد أن حاول «تغيير» موعد تسريحه، والذي حاول ايضا خوض الانتخابات الأخيرة للمنافسة على رئاسة الليكود وبعد أن تأكد أنه لا يملك فرصة للفوز خرج من الليكود وانضم في خطوة مثيرة للسخرية الى حزب كديما. هذا ليس شخصية سياسية يتوجب أن يحسب لها حساب.

من الناحية السياسية العملية آراء موفاز، التي لم يخض الكفاح من اجلها أبدا، والذي لاءم نفسه دائما مع مطالب المسؤولين عنه، لا تتيح له أن يكون شريكا مخلصا في خطة اولمرت للانطواء. في السابق عارض خطة فك الارتباط، وفي اللحظة الأخيرة قوم موقفه ولاءمه مع موقف شارون طارحا فكرة ابقاء الجيش في غزة بعد الانسحاب من اجل الابقاء على ورقة «مساومة» حسب رأيه. وقبل ذلك عارض الانسحاب من لبنان عندما كان رئيسا لهيئة الاركان، معتبرا إياه كارثة.

ولكن انتهازية موفاز التي تفوق المستوى المتعارف عليه في السياسة الاسرائيلية بدرجة كبيرة، ليست السبب الأساسي الذي يتوجب على اولمرت أن يُبعده عن حكومته من اجله. ثمار سياسته الأمنية الفاسدة هي السبب الذي يتوجب من اجله ابقاؤه خارجا. الدماء التي كان موفاز مسؤولا عن سفكها عند الاسرائيليين والفلسطينيين هي النتيجة والمحك الحقيقي الذي يتوجب قياس انجازاته عليه، وهو لا يستحق الصفح والغفران من اجل ذلك. هناك اشخاص كثيرون يتحملون مسؤولية وحشية الاحتلال، إلا أن موفاز يتحمل مسؤولية خاصة واستثنائية.

خلال السنوات الثماني التي قضاها على رأس جهاز الدفاع ـ اربع كرئيس لهيئة الاركان واربع في وزارة الدفاع ـ بذل كل ما في وسعه لاحباط أي امكانية للتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين. هذه لم تكن سياسة لانسانية فقط تجاه الشعب الفلسطيني وانما ايضا محاولة منهجية من قبله لتدمير السلطة الفلسطينية وعدم الابقاء على أي أثر لها لئلا يكون لاسرائيل شريك للسلام. موفاز مسؤول ليس فقط عن الضحايا العديمين الذين لا يحصون، وانما ايضا عن تدمير القيادة الفلسطينية المعتدلة. من هذه الناحية يعتبر فوز حماس والطريق المسدود الذي علقنا فيه، نتيجة مباشرة لسياسة موفاز. من أيد تصفية ياسر عرفات في الماضي وأمر بقصف مراكز السلطة يتحمل مسؤولية شديدة عن صعود حماس للحكم في المناطق الفلسطينية. من اجل هذا الفشل وحده يتوجب على موفاز أن يخسر مقعده.

ولكن هناك شيئاً آخر يقلقون عندنا التطرق اليه: هذا الشيء يسمى الاخلاق. على اولمرت أن يحاول اعادة الاعتبار للاخلاق في دولة اسرائيل التي يقوم التوازن فيها على العنف واستخدام القوة. لم تكن حدود لهذه القوة في عهد موفاز. الجيش أطلق النار وقصف وصفى ودمر بأبعاد رهيبة لم نشهد لها مثيلا من قبل. صورة اسرائيل الاخلاقية في العالم تشوهت تماما، وجيل كامل ترعرع في ظل رئيس هيئة اركان ووزير دفاع منفلت بلا كوابح. طهارة السلاح أصبحت مفهوما مبتذلا في عهده، والتحقيقات في حالات قتل الفلسطينيين توقفت تقريبا داخل الجيش وأصبحت اليد خفيفة على الزناد بصورة مثيرة للجزع. روح القائد موفاز خيمت بظلالها الوارفة على الجميع. ماذا نفعل الآن مع موفاز؟ وكعضو انتخب في قائمة حزب كديما للكنيست. فوصمة العار التي يحملها على جبينه سوف يكتشفها المجتمع الاسرائيلي بعد مرور سنوات طويلة. ولكن المهم الآن، أنه يجب أن لا يكون وزيرا، وهذا يعتبر تحديا لرئيس الوزراء القادم. فهيا واترك موفاز خارجا وفسر ذلك. هيا وقل للمواطنين بأن مكان الشخص المشتبه فيه بارتكاب جرائم حرب ليس في هذه الحكومة، لأن التاريخ سيذكر لك ذلك العمل بالاحترام العميق.

جدعون ليفي
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/30

حزب العمل مفترس لقادته وتهجمات المسؤولين منه وعلى بيرتس الآن اجتثاث الغصن الذي يجلسون عليه

■ في احدى المراحل الأخيرة من مفاوضات صياغة اتفاقية السلام الاسرائيلية ـ المصرية، دُعي وزير الخارجية موشيه ديان الى الولايات المتحدة لاجراء محادثات مع رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل. على جدول الاعمال بقيت في حينه قضايا هامشية لم يتم حلها خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وطلبت ادارة جيمي كارتر التغلب عليها في قمة صغيرة تعقد بوساطته. الياهو بن اليسار، مدير عام ديوان رئيس الوزراء، كان من بين المشاركين في حاشية موشيه ديان الصغيرة. المحادثات في كامب ديفيد لم تزل الجمود القائم: على الرغم من الضغوط الامريكية، أصر الاسرائيليون والمصريون على كل القضايا، وعندها قرر كارتر استدعاء مناحيم بيغن. ديان مال لقبول رأيه. بن اليسار عارضه مُعللا ذلك بأن دعوة كارتر هي مؤامرة امريكية مصرية مدبرة من اجل حشر رئيس الوزراء في الزاوية وإجباره على التنازل عن مواقفه. بن اليسار فضل أن يكون الرئيس المصري أنور السادات مفاوضا لبيغن وليس رئيس وزرائه مصطفى خليل. «من الأفضل أن تحاول الضغط على الولايات المتحدة حتى تقنع السادات بالقدوم هو ايضا الى واشنطن»، قال بن اليسار لديان. وزير الخارجية أشار الى جهازي هاتف كانا في الغرفة وقال لبن اليسار: «ها هي اجهزة الهاتف، فاذا كنت تريد الضغط فلتضغط». ردود اغلبية اعضاء الكنيست المنتخبين عن حزب العمل على التوقيع على الاتفاق الائتلافي في نهاية الاسبوع الماضي تذكر بمفاهيم بن اليسار. داني ياتوم ادعى بامكانية انهاء المساومة بطريقة اخرى، ومتان فلنائي راضٍ عن توزيع الحقائب المزمع. هذان الشخصان المجيدان يعتقدان انهما لو كانا مسؤولين عن المفاوضات لانتهت بانجازات أفضل للحزب بدرجة لا تُقاس بما تحقق.

حزب العمل هو حزب الدوامات السياسية ولا تمر به لحظة هدوء واستقرار: انتخابات القيادة لا تنهي فصل الصراع الداخلي الحزبي المشروع، وانما تعتبر بداية للمجابهات القادمة على رئاسته. قبل خمسة اشهر فقط وقف حزب العمل خلف عمير بيرتس المنتصر المفاجئ، وحمله على الأكتاف ـ وها هو مضطر الآن الى أخذ موقف دفاعي أمام مركز الحزب اليوم في مواجهة السكاكين المشهرة. قبل شهر فقط دعا اعضاء الكنيست المنتخبين عن حزب العمل المواطنين الى انتخاب رئيسهم، وها هو يضطر الآن للدفاع عن موقعه وزعامته. هذا حزب مفترس للقادة. وهذا هو المصير الذي لقيه عمرام متسناع واهود براك. وهذه كانت التجربة التي عاشها اسحق رابين وشمعون بيريس عبر سنوات طوال تنافسا خلالها فيما بينهما. التوقع بمجيء فترة هدوء داخلي واعطاء فرصة للقائد المنتخب حتى يوطد صلاحياته ويجسد برامجه ليست ضمن وسائل اللعبة المعتادة في هذا الحزب.

السياسيون القدامى والمستجدون الذين يثورون على بيرتس الآن يتعاملون معه مثلما تعامل قادة الليكود مع عوزي كوهين قبل مدة وجيزة: عائق مزعج ومربك – وليس كزعيم جدير بالتقدير. هم (على سبيل المثال متان فلنائي) يقولون ان عمير بيرتس هو فشل انتخابي وقيادي. وهم (افرايم سنيه مثلا) يوضحون أنه ليس ملائما لشغل منصب وزير الدفاع، وأنه اذا لم يعين له نائب ـ فان الدولة ستصبح في خطر. هم (ياتوم مثلا) يصرحون بأنه فاشل في المفاوضات وأن ايهود اولمرت قد خدعه ودفعه للموافقة على اتفاقات مهينة. هم (كل من يرى نفسه مرشحا لمنصب وزير ويعرف ان طموحه لن يتحقق) يتهمونه بخداع الناخبين والتقدير الخاطئ للأمور. تصرف ياتوم ورفاقه ينطوي على رسالة واضحة: هم يعتبرون انفسهم شجرة التين والزيتون والأعناب أمام زعيمهم المنتخب، فهو مجرد شجرة جافة. وهم لا يفهمون أنهم يقومون بتصرفهم هذا بقطع الغصن الذي يجلسون عليه جميعا.

عوزي بنزيمان
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/30

نواب حزب العمل رشحوا بيرتس ليكون رئيسا للوزراء والآن يُشككون في قدرته على أن يكون وزيرا للدفاع

■ من السهل تفهم اولئك الذين لم يصوتوا لصالح حزب العمل بزعامة عمير بيرتس، ويعارضون تسلم هذا الرجل ـ الآن ـ لوزارة الدفاع. ولكن من الصعب تفهم اولئك النفر من نواب حزب العمل نفسه الذين يعارضونه على تسلم وظيفته الحالية التي اختارها لنفسه.

وبمعنى آخر، فمن السهل تفهم حالة المرارة التي يعانون منها بسبب بقائهم خارج مقاعد الوزارة. وسهل علينا، أن نتفهم قولهم بأن الانجازات الانتخابية في التصويت لبيرتس قبل شهر كانت عبارة عن فشل ذريع (فأي اسم آخر يناسب خسارة 70 ألف صوت وثلاثة مقاعد في الكنيست)، وأن «البرنامج الاجتماعي» الذي ظهر أخيرا ليس أكثر من بالون فارغ. بل، ومن السهل ايضا أن نتفهم قرارهم بمنافسته داخل حزب العمل بعد عدة اشهر، وذلك نتيجة للخسارة في الانتخابات.

ولكن، من الصعب جدا تفهم وفهم هؤلاء الناس حين يدعون بأنه يتوجب على بيرتس أن يجتاز دورة تأهيل لسنوات ليتعرف على المؤسسة العسكرية، وأن هذه المؤسسة ستكون منذ الآن يتيمة من المستوى السياسي الذي يجب أن يقودها، كما يجب. وكذلك، فمن الصعب جدا فهم الدموع التي يذرفونها لأن دخول بيرتس الى وزارة الدفاع سوف يعرض الأمن للخطر، وخصوصا في الوقت الذي لا يوجد فيه عنده نائب عن الوزارة.

ليس لأن رئيس حزب العمل يظهر القدرة الكبيرة على سرعة الفهم الجيد، ما بين ليلة وضحاها، للمشاكل الاستراتيجية التي تواجه اسرائيل والطرق التفاؤلية التي يمكن أن تحل بواسطتها، بل لاسباب عكس ذلك تماما، لان ايلون وفلنائي وسنيه وجماعتهم من الذين يعرفون تفنيد وتعداد سلبيات بيرتس لأن يكون وزيرا للدفاع ـ انتخبوا للكنيست السابعة عشرة في هذه قائمة كانت قد دخلت في هذه الانتخابات وهي تريد أن تصنع من هذا الرجل رئيسا للوزراء.

وحسب القانون الأساس: الجيش، فان الجيش يخضع للحكومة، والوزير المسؤول عنه من قبل الحكومة يكون وزيرا للدفاع. بكلمات اخرى، فان وزير الدفاع هو في الأساس نائبا لرئيس الحكومة لشؤون الجيش. ولكن، ايضا، وبدون هذا القانون، فمن الواضح بأن رئيس الوزراء هو المسؤول عن كل ما يفعله الجيش الاسرائيلي، وعن كل ما يجري داخل الجيش، ليس أقل ولا أكثر من مسؤولية وزير الدفاع. بل على العكس، فان الاحتمال بأن يقوم وزير الدفاع بعمل ما يريده في الجيش، أو أن يفعل الجيش ما يريده وزير الدفاع دون علم أو موافقة رئيس الوزراء، فان هذا الأمر بشكل خطرا حقيقيا على الديمقراطية وعلى الأمن القومي للدولة.

لذلك، فان من يعتقد (والآن نقول من يفكر) بأن بيرتس يمكنه أن يكون رئيسا للوزراء، لكنه غير ملائم لأن يكون وزيرا للدفاع، فانه، وقبل كل شيء، يشهد على نفسه بأنه قصير النظر وعديم الفهم الذاتي. كذلك فان كل من يعتقد بأن نائبا للوزير يستطيع أن يغطي على النقص الكبير لوزير الدفاع القادم فانه لا يعرف حقيقة فهمه للامور.

أولا، لان 45 سنة من بين الـ58 سنة منذ قيام الدولة قد مرت علينا دون أن يكون عندنا نائب لوزير الدفاع، أو بوجود نائب للوزير بصلاحيات هامشية وليس أكثر من وظيفة. وثانيا، لانه اذا كان وزير الدفاع معنيا بوجود مساعد كبير أكثر من رئيس هيئة الاركان وأكثر من هيئة الاركان، فانه يستطيع ايجاده ـ المساعد ـ خارج مقاعد الكنيست (كما فعل موشيه ديان بنجاح كبير عندما جلب لمساعدته تسفي تسور). وثالثا، وبالأساس، لان وزير الدفاع لا يمكنه قيادة المؤسسة العسكرية من غير وجود نائب له، فانه يكون أهل لتسلم هذه الوزارة.

اذا كان هذا هو حال الوزير عمير بيرتس، فاننا نواجه مشكلة حقيقية. وعليه، فان الم